

بعض المبادئ الإسلامية في الاستثمار

١- مبدأ الحث على الاستثمار :

حث الإسلام على عمارة الأرض ، وإحياء الموات ، وإصلاح المال ، بالمحافظة عليه ، وتنميته ، ونهى عن إضاعته وتعطيله .

قال تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ۚ وَابْتَلُوا الَّذِينَ يَنْمُونِ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ [النساء : ٦٥] .

فنهى تعالى عن وضع المال في أيدي السفهاء ، وفي أيدي القاصرين ، إلى أن يبلغوا رشدهم ، فيصير سلوكهم المالي سلوكاً رشيداً .

تأمل قوله تعالى في الآية السابقة : ﴿ وارزقوهم فيها ﴾ إذ لم يقل : « وارزقوهم منها » ، في حين أنه قال بعد ثلاث آيات من السورة نفسها : ﴿ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ [النساء : ٨] ، ولم يقل : « فارزقوهم فيه » .

قال الرازي : « إنما قال « فيها » ولم يقل « منها » ، لئلا يكون ذلك أمراً بأن يجعلوا بعض أموالهم رزقاً لهم ، بل أمرهم أن يجعلوا أموالهم مكاناً لرزقهم ، بأن يتجروا فيها ويشمروها ، فيجعلوا أرزاقهم من الأرباح ، لا من أصول الأموال »^(١) .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « اتجروا في أموال اليتامى

(١) تفسير الرازي ١٨٦/٩ .

لا تأكلها الزكاة»^(١) . فالاتجار ، أو الاستثمار ، سبيل للتعويض عن تأكل المال ، بفعل التوظيف (= التكليف) المالي ، أو الاهتلاك (= الاندثار) ، أو غير ذلك .

وقال تعالى : ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكَ فِيهَا ﴾ [هود : ٦١] .

قال الجصاص : « وفيه الدلالة على وجوب عمارة الأرض ، للزراعة والغراس والأبنية »^(٢) .

وقال رسول الله ﷺ : « من كانت له أرض فليزرعها ، أو ليؤزرها أخاه » (صحيح مسلم بشرح النووي ١٠ / ١٩٩) .

وقال أيضاً : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » (صحيح البخاري ٣ / ١٣٩)^(٣) .

فالإسلام يحفز الناس ، بكل حافز ديني ومادي ، إلى الاستثمار العقاري ، والزراعي ، والصناعي ، والتجاري ، والمالي ... إلخ .

٢- مبدأ التشجيع على ركوب المخاطر :

قال رسول الله ﷺ : « ما من مسلم يغرس غرساً ، أو يزرع زرعاً ، فيأكل منه طير ، أو إنسان ، أو بهيمة ، إلا كان له به صدقة » (صحيح البخاري ٣ / ١٣٥ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٠ / ٢١٥) .

فهذا حافز ديني على ركوب المخاطر الزراعية . كذلك من المعلوم أن الإسلام منع إقراض المال بربا مضمون ، وندب إلى تقديم المال بحصة من الربح ، والربح احتمالي غير مضمون . فمن ضمن المال ،

(١) الموطأ ١ / ٢٥١ .

(٢) أحكام القرآن ٣ / ١٦٥ .

(٣) وانظر أصول الاقتصاد الإسلامي لرفيق يونس المصري ، ص ٨٥ .

وتحمل مخاطرته ، وكان عليه غرمه ، كان له غنمه وخراجه .

قال رسول الله ﷺ : « الخراج بالضمان » (رواه أحمد في مسنده ٨٠/٦ ، وأبو داود ٢٨٤/٣ ، وابن ماجه ٧٥٤/٢ ، والترمذي ٥٧٣/٣ ، والنسائي ٢٥٤/٧) ، أي الغلة بالمخاطرة .

وقد ظن بعض المسلمين خطأ أن الإسلام ، إذ حرم مخاطرة القمار ، فقد حرم المخاطرة كلها^(١) . قال ابن القيم : « المخاطرة مخاطرتان : مخاطرة التجارة ، وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ، ويتوكل على الله في ذلك ، والخطر الثاني هو الميسر ، وهو بخلاف التجارة »^(٢) .

٣- مبدأ ارتباط الربح بالمخاطرة :

فقد نهى رسول الله ﷺ عن ربح ما لم يضمن (رواه أحمد في مسنده ١٧٥/٣ ، وأبو داود ٢٨٣/٣ ، وابن ماجه ٧٣٨/٢ ، والترمذي ٥٢٧/٣ ، والنسائي ٢٩٥/٧) . والضمان هو تحمل المخاطرة . وذهب الفقهاء إلى أن الربح يستحق بالمال ، والعمل ، والضمان^(٣) .

وكذلك الربح عند الاقتصاديين هو العائد المتبقي للمنظم الذي يتحمل المخاطرة ، وذلك بعد دفع العوائد الثابتة لعوامل الإنتاج الأخرى : ريع الأرض ، وأجر العمل ، وعائد رأس المال .

(١) اقتصادنا لمحمد باقر الصدر ، ص ٦٣٧ ، والربا للمودودي ، ص ١٠ .

(٢) زاد المعاد ٢٦٣/٣ .

(٣) بدائع الصنائع ٦٢/٦ ، ومجلة الأحكام العدلية ، المادة ١٣٤٧ ، والمغني ١١٤/٥ . ١٤١٠ .

٤- مبدأ التوافق بين العائد والمخاطرة :

قوله ﷺ : « الخراج بالضمان » (مر تخريجه) يفيد أن الغلة أو الربح مرتبط بأصل الضمان (المخاطرة) ، وكذا بمقداره .

والمخاطرة في الاقتصاد الإسلامي من عوامل الإنتاج « التابعة »^(١) . فالمخاطرة منتجة ، إذ هناك أنشطة إنتاجية مهمة وعالية المخاطرة . وكذلك فإن المخاطرة بما أنها منتجة فلا بد أنها تزيد في مقدار العائد ، وإلا فإن الناس يحجمون عن ركوب المخاطر . فإذا استوى العائد في الأمان والمخاطرة أثر الناس الأمان .

٥- مبدأ توزيع المخاطر :

قال تعالى على لسان يعقوب عليه السلام : ﴿ يَبْنَى لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَأَدْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ ﴾ [يوسف : ٦٧] .

ربما أراد بهذا ، والله أعلم ، تقسيم المخاطر التي تهدد أبناءه في الحركة والتنقل . وفي هذا المعنى قولهم : « لا تضع البيض كله في سلة واحدة » . لم أجد من المفسرين من أشار إلى هذا المعنى ، وقواعد التفسير لا تأباه ، وفيه توسعة لمعنى الآية ، والله أعلم . والأمر مطروح للنظر والتفكير والنقاش .

٦- مبدأ التفضيل الزمني Time Prefernce - Préférence de temps

إن جمهور الفقهاء القدامى قد أجازوا الزيادة في الثمن لأجل الزمن ، وقالوا إن للزمن حصة من الثمن ، وذهبوا إلى أن البَدَل (= العَوَض)

(١) أصول الاقتصاد الإسلامي ، ص ٩٧ ، وعوامل الإنتاج ، ص ٤٤ .

الحالّ أعلى قيمة من البدل المؤجل ، إذا تساويا في المقدار .

قال الإمام الشافعي : « مائة صاع أقرب أجلاً من مائة صاع أبعد أجلاً منها أكثر في القيمة »^(١) ، أي إن القيمة الحالية لمائة صاع قريبة الأجل أعلى من القيمة الحالية لمائة صاع بعيدة الأجل ، أو مائة قريبة خير من مائة بعيدة .

وقال السرخسي : « المؤجل أنقص في المالية من الحال »^(٢) .

وقال ابن القيم : « إذا تساوى النقد والنسيئة (في المقدار) ، فالنقد خير »^(٣) .

وعلى هذا فإننا في مجال تقويم الاستثمارات ، إذا كنا أمام استثمارين ، متساويين في كل شيء ، إلا في الزمن ، بحيث إن الأول يُدِرُّ ثماره قبل الآخر ، اخترنا الأول ، وإلا كنا مضيعين للمال الذي مقداره هو الفرق في الزمن فحسب ، مما يتسبب عنه فرق في القيمة الحالية .

وبهذا أعطى علماؤنا مفهوماً متطوراً لإضاعة المال ، فصار عندهم من إضاعة المال ترجيح (= تفضيل) المؤجل على المعجل ، إذا استويا في سائر الأمور ، كالمقدار وغير ذلك .

والتفضيل الزمني هو اصطلاح معروف لدى الاقتصاديين ، لا أرى ضرورة لتغييره ، لأنه من باب مخاطبة القوم بلغتهم ، وهو ألفت لنظرهم .

(١) الأم ٨٨/٣ .

(٢) المبسوط ٧٨/١٣ .

(٣) الجواب الكافي ، ص ٣٨ . وانظر مزيداً من الشواهد في بيع التقيط لرفيق يونس المصري ، ص ٤١ .

٧- مبدأ تكلفة الفرصة - Cout d'opportunité Opportunity Cost

إذا كان لدينا مشروعان استثماريان ، متساويان في كل شيء ، إلا أن الأول عائده أكبر من عائد الآخر ، فإذا اخترنا الآخر ، ولو كان عائده موجباً ، نكون قد ضيعنا الفرق بين العائدين ، أي إن اختيارنا للفرصة الأخرى كلفنا الفرق الذي فاتنا نتيجة تفويت الفرصة الأولى ، واختيار الفرصة الأخرى .

قال العز بن عبد السلام : « لا يقتصر أحدهم على الصلاح مع القدرة على الأصلح »^(١) .

وقال ابن حزم : « من شغل نفس بأدنى العلوم ، وترك أعلاها ، وهو قادر عليه ، كان كزراع الذرة في الأرض التي يوجد فيها البُر ، وكغارس الشَّعْراء^(٢) حيث يزكو (= ينمو) النخل والزيتون »^(٣) .

إن الله سبحانه وتعالى لا يشغله شأن عن شأن ، لكن العباد يشغلهم شأن عن شأن ، فيجب أن يشغلهم الشأن الأهم .

وأخيراً فإن « تكلفة الفرصة » عبارة اصطلاحية معروفة في علم الاقتصاد ، وهي مقبولة ، لا حاجة لتغييرها .

٨- مبدأ الربح وقاية لرأس المال :

هل يجوز اقتسام الربح بين العامل ورب المال مع استمرار المضاربة ؟
نصت كتب الفقه^(٤) على هذا المبدأ . ومفاده أن الربح وقاية لرأس

(١) قواعد الأحكام ٢/٨٩ .

(٢) الشَّعْراء : ثمر حامض تميل إليه الإبل .

(٣) الأخلاق والسَّير ، ص ٢٢ .

(٤) المغني ٥/١٥٨ و ١٧٨ ، ومغني المحتاج ٢/٣١٨ .

المال من النقصان . فالربح يظهر مرةً ويغيب مرةً ، في مختلف السلع والعمليات التجارية المتعاقبة . وتجبر الخسارة بالربح ، ويتوالى هذا الجبران إلى نهاية الشركة .

ومما يوضح أهمية هذا المبدأ في شركة المضاربة (= القراض) أن الربح يشترك فيه رب المال والعامل ، والخسارة يختص بها رب المال فقط . فإذا أخذ العامل حصته من الربح ، من كل عملية أو سلعة رابحة ، وترك كل عملية أو سلعة خاسرة على عاتق رب المال ، انتفع العامل ، وتضرر رب المال . ذلك لأن خسارة العملية أو السلعة الخاسرة لا تغطى، في هذه الحالة ، من ربح العملية أو السلعة الرابحة ، وإنما تغطى من رأس المال .

قال ابن قدامة : « إن الربح إذا ظهر في المضاربة لم يجز للمضارب أخذ شيء منه بغير إذن رب المال . لا نعلم في هذا بين أهل العلم خلافاً . وإنما لم يملك ذلك لأمر ثلاثة :

أحدها : أن الربح وقاية لرأس المال ، فلا يأمن الخسران الذي يكون هذا الربح جابراً له ، فيخرج بذلك عن أن يكون ربحاً ؛

الثاني : أن رب المال شريكه ، فلم يكن له مقاسمة نفسه ؛

والثالث : أن ملكه عليه غير مستقر ، لأنه بِعَرْضٍ (معرّض) أن يخرج عن يده ، بجبران خسارة المال . وإن أذن رب المال في أخذ شيء جاز ، لأن الحق لهما لا يخرج عنهما ^(١) . ولعل الأدق لو قال : « لأن الحق لرب المال لا يخرج عنه » .

وعلى هذا فلا يملك العامل نصيبه من الربح كلما ظهر ربح . إنما الأصل أن يملك نصيبه من الربح إذا ظهر ربح كلي نهائي ، وتم اقتسامه .

(١) المغني ٥/١٧٨ ، وكشاف القناع ٣/٥١٠

لكن لو اتفقا على القسمة كل سنة ، أو كل ستة أشهر مثلاً ، جاز ،
لإذن رب المال بالقسمة .

ويمكن اعتبار هذه القسمة بمثابة دفعة على الحساب (حساب القسمة
النهائية) ، وهذا جائز عند الجميع .

قال الماوردي : « لو تقاسما قبل المحاسبة ، على ما ذكره العامل من
قدر الربح ، ثم تحاسبا ، فوجدا رأس المال ناقصاً ، تراداً الربح ،
ليتكمل رأس المال »^(١) .

وقال في الهداية : « وإن كانا يقتسمان الربح ، والمضاربة بحالها ،
ثم هلك المال ، بعضه أو كله ، تراداً الربح ، حتى يستوفي رب المال
رأس المال ، لأن قسمة الربح لا تصح قبل استيفاء رأس المال ، لأنه هو
الأصل ، وهذا بناء عليه ، وتبع له (. . .) . فلو اقتسما الربح ، وفسخا
المضاربة ، ثم عقداها ، فهلك المال ، لم يتراداً الربح الأول ، لأن
المضاربة الأولى قد انتهت ، والثانية عقد جديد ، فهلاك المال في الثاني
لا يوجب انتقاض الأول ، كما إذا دفع إليه مالاً آخر »^(٢) .

كما يمكن اعتبار هذه القسمة قسمة نهائية ، لا رجعة فيها ولا تراداً .
وهذا جائز عند الحنابلة والزيدية والظاهرية . وللفائدة والاطمئنان ننقل
بعض النصوص .

قال في المغني : « وإن أذن رب المال في أخذ شيء جاز ، لأن الحق
لهما لا يخرج عنهما »^(٣) .

(١) الحاوي ١٢٨/٩ .

(٢) الهداية ٢٠٩/٣ .

(٣) المغني ١٧٨/٥ (وقد سبق النص ، في هذا المبحث ، مطولاً) . وانظر كشف القناع
٥١٠/٣ .

وقال في البحر الزخار : « إذا اقتسم الربح ، ثم عمل العامل فخسر ، لم يجبر مما أخذه ، إذ القسمة بعد إفراز رأس المال كالفسخ (. . .) . ولو أخذ شيئاً على أنه من الربح ، ثم انكشف الخسر عند القسمة جبر مما أخذ ، إذ لم تصح القسمة (. . .) . فإن تراضيا صح ، ولا جبر لخسر حدث بعدها مما قد أخذ ، لما مر »^(١) .

وقال في المَحَلَّى : « وكل ربح ربحاه فلهما أن يتقاسماه ، فإن لم يفعلا وتركوا الأمر بحسبه ، ثم خسر في المال ، فلا ربح للعامل . وأما إذا اقتسما الربح فقد ملك كل واحد منهما ما صار له ، فلا يسقط ملكه عنه ، لأنهما على هذا تعاملًا ، وعلى أن يكون لكل واحد منهما حظ من الربح . فإذا اقتسماه فهو عقدهما المتفق على جوازه ، فإن لم يقتسماه فقد تطوعا بترك حقهما ، وذلك مباح »^(٢) .

٩- مبدأ تعظيم الأرباح (والمنافع والعوائد) :

إذا كان ثمة استثماران ، استويا في كل شيء ، إلا أن ربح أحدهما أعلى من الآخر ، وجب اختيار الاستثمار ذي الربح الأعلى ، لأن اختيار الربح الأدنى ضرب من السفه وإضاعة المال وقلة الرشاد .

ومبدأ التعظيم قريب من مبدأ تكلفة الفرصة ، إلا أن أحدهما يعبر عن المسألة من جانب الربح ، والآخر من جانب التكلفة ، وكل منهما تعبير اصطلاحي ، وفيه تقليب للمسألة من وجه .

(١) البحر الزخار ٤/ ٨٨ .

(٢) المَحَلَّى ٨/ ٢٤٨ . وانظر السَّلَم والمضاربة للقضاة ٣٦٢ .

١٠- مبدأ تقليل الخسائر :

إذا كان هناك وضعان مستويان في كل شيء ، وكان أحدهما تسبب عنه خسائر أكثر من الآخر ، وتعين اختيار أحدهما ، ولم يمكن اجتنابهما معاً ، وجب اختيار الوضع ذي الخسارة الأقل . وهذا من باب اختيار أهون الشرين ، أو ارتكاب أدنى المفسدتين ، كما هو معروف في القواعد الكلية .

قال تعالى : ﴿ فَأَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْنَاهَا لِنُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴾ [الكهف : ٧١] . إمرأ : منكراً .

ثم قال : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف : ٧٩] . تقدير الكلام : يأخذ كل سفينة « سالمة غير معيبة » . فها هنا تعينت موازنة بين خسارتين : خسارة العيب ، وخسارة السفينة ، فاختار العبد الصالح ، العالم الرشيد (الخضر) خسارة العيب ، لأنها الأقل . قال تعالى : ﴿ قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [الكهف : ٦٦] .

إن « تقليل الخسائر » تعبير اصطلاحى قد يبدو قريباً من تعبير « تكلفة الفرصة » أو « تعظيم الربح » ، إلا أنه يعبر عن حالة تحليلية تفصيلية تواجه إدارة المنشأة .

هل يجوز حساب العائد يومياً ؟

لا ريب أن حساب العائد يومياً ، في المصارف التقليدية (الربوية) ، ممكن تماماً ، لأنه مستند في هذه الحالة إلى رأس المال ، وليس إلى الربح . ورأس المال معلوم في كل لحظة ، أما الربح (الفعلي) فالأصل فيه أنه لا يعرف إلا بتصفية الشركة .

وقد مر معنا أن الربح إذا ظهر يمكن اقتسامه ، بصفة نهائية ، مع الاستمرار في المضاربة^(١) . ولم يحدد هؤلاء الفقهاء موعداً لهذا الاقتسام : هل هو كل سنة ، أو كل ستة أشهر ، أو كل شهر ، أو كل يوم ؟

قد يتبادر إلى الذهن أن اقتسام الربح كل سنة لا غبار عليه ، لأن السنة حول ، والحوّل تحوّل فيه الأحوال ، وهو مَظَنَّةُ الربح أو النماء ، كما هو معلوم من مباحث الزكاة .

لكن لو تم اقتسامه كل شهر ، أو كل يوم ، هل يجوز ؟

تدل عبارة بعض الفقهاء دلالة صريحة على جواز ذلك . قال في كشف القناع : « وإن اتفقا ، أي المتقارضان ، على قَسَمِهِ ، أي الربح ، أو على قسم بعضه ، أو اتفقا على أن يأخذ كل واحد منهما ، كل يوم ، قدرًا معلومًا ، جاز ، لأن الحق لهما لا يعدوهما »^(٢) .

وقال في المغني : « إن الربح إذا ظهر في المضاربة لم يجز للمضارب أخذ شيء منه بغير إذن رب المال ، لا نعلم في هذا بين أهل العلم خلافاً (. . .) . وإن أذن رب المال في أخذ شيء جاز ، لأن الحق لهما لا يخرج عنهما »^(٣) .

وقال في البحر الزخار : « إذا اقتسم الربح ، ثم عمل العامل فخر ، لم يجبر مما أخذه ، إذ القسمة بعد إفراز رأس المال كالفسخ »^(٤) .

(١) انظر بحث : « مبدأ الربح وقاية لرأس المال » .

(٢) كشف القناع ٣/ ٥٢٠ .

(٣) المغني ٥/ ١٧٠ و ١٧٨ .

(٤) البحر الزخار ٤/ ٨٨ .

في النص الأول (كشف القناع) ذكر القسمة اليومية صراحة ، أما في النصين الثاني والثالث فلا يوجد تحديد . وقد يرى بعض العلماء أن نص كشف القناع لا يفيد القسمة النهائية ، بل القسمة على الحساب ، وهو ما يعرف اليوم بلغة المحاسبة بمسحوبات الشريك . وأياً ما كان الأمر فإن اقتسام الربح يومياً فيه مبالغة ، وقد يصلح لبعض الأعمال دون بعض ، كالأعمال التي تظهر أرباحها بشكل يومي ، والخسارة فيها نادرة الوقوع .

اقتسام الربح في حال تعدد وتبدل أرباب المال :

المودعون في المصرف الإسلامي هم أرباب مال في شركة مضاربة (= قراض) ، وهم متعددون ، ويتبدلون ، فيدخل مودع ويخرج آخر .

وفي مبحث سابق ، بينا أن بعض العلماء يجيزون اقتسام الربح بين العامل ورب المال ، اقتساماً دورياً نهائياً ، لا رجعة فيه ولا ترداداً ، باعتبار أن الحق هنا هو حق رب المال ، وهو الذي يلحقه الضرر من هذه القسمة الدورية النهائية ، فإذا أذن رب المال للعامل في ذلك ، كان ذلك منه رضاً وتنازلاً عن حقه .

هذا في حال وجود رب مال واحد ، أما إذا تعدد أرباب المال فإن العلاقة لم تعد بين رب مال وعامل فحسب ، بل صارت هناك علاقة أخرى بين أرباب المال أنفسهم ، فالسؤال هنا : هل يجوز اقتسام الربح بينهم ، بصفة دورية نهائية ، كما جاز بين رب المال والعامل المضارب ؟

يبدو أن الجواب بالإيجاب أيضاً ، والله أعلم . فالحق بينهم لا يحدوهم ، فإذا رضوا وأذنوا فلا بأس .

توزيع الربح على المودعين المستثمرين على أساس الأعداد

قيمة الزمن في توزيع الأرباح :

في المصارف التقليدية (الربوية) تحسب فائدة رأس المال على أساس المعادلة التالية :

$$\frac{\text{مبلغ رأس المال} \times \text{معدل الفائدة} \times \text{عدد أيام الاستثمار}}{100 \times \text{عدد أيام السنة}} = \text{فائدة رأس المال}$$

$$\frac{(\text{مبلغ رأس المال} \times \text{عدد أيام الاستثمار}) \times \text{معدل الفائدة}}{100 \times \text{عدد أيام السنة}} =$$

ويطلقون على هذا المقدار : (مبلغ رأس المال $\times$ عدد أيام الاستثمار) الأعداد (أو الثَّمَر) ، أو الجداء اليومي daily product أي جداء المبلغ في الأيام .

وفي المصارف الإسلامية بقي العمل بمبدأ الأعداد (= النمر) من أجل توزيع الأرباح على الودائع الاستثمارية ، ولكن الذي يوزع هنا هو الربح لا الفائدة . وبما أن كل وديعة تختلف عن الأخرى في مقدارها ومدتها ، فلا بد من مراعاة هذا المقدار (المبلغ $\times$ المدة) عند التوزيع . وليس هذا من الربا المحرم في شيء ، إنما هو من قبيل قيمة الزمن التي أقرها الشرع في البيع الآجل ، وأمكن الاستفادة منها في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية (كما بينا في بحث : مبدأ التفضيل الزمني) ،

وفي المفاضلة بين الودائع الاستثمارية ، وما شابه ذلك^(١) .

ويفترض هنا أن الودائع المشاركة في الأرباح هي ودائع استثمارية ساهمت فعلاً في تحقيق هذه الأرباح . أما إذا كانت الوديعة لمدة ليلة واحدة ، مثلاً ، ولم تستغل ، ولم تكن إلا مجرد قيد دفترى ، فهذه الوديعة لا حق لها في الربح ، ولو أعطيت عائداً لكان هذا العائد أشبه بالربا ، أو الفائدة التي تسري حتى في الليل ، والناس نيام .

* * *

(١) راجع مقالتي : أهمية الزمن في توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية .

اقتسام الربح بين المودعين المستثمرين بصفة دورية

دفعة على الحساب

إذا اتفق المودعون ، أو وافقوا ، على توزيع نسبة مئوية من الوديعة ، بصفة دورية ، على أنها دفعة على الحساب ، أي حساب التوزيع النهائي للأرباح ، فهذا جائز عند جميع العلماء ، والله أعلم ، وقد سبق الكلام عنه في مبحث : « مبدأ الربح وقاية لرأس المال » . ثم تجري المقاصة بين ما يستحقه كل مودع ، وما سبق له قبضه ، فإذا كان هناك فرق له قبضه ، وإذا كان هناك فرق عليه دفعه .

وفي المجالات التي يتعذر فيها ، أو يتعسر ، الرجوع على المودع ، فالفرق الذي لصاحبه يحفظ له ديناً في حساب خاص ، ويعامل معاملة اللقطة في الفقه الإسلامي^(١) . تحفظ سنة ، فإن جاء صاحبها ، وإلا جاز التصديق بها عند الأئمة الأربعة ، أو التصرف فيها عند الأئمة الثلاثة (مالك ، والشافعي ، وأحمد) . ولكن الملتقط ضامن لصاحبها ، على كل حال عند الجميع .

تبدو السنة المذكورة هنا لا قيمة لها من الناحية العملية ، ما دام الملتقط ضامناً ، كما ذكرنا ، لا سيما واللقطة نقود ، مثلية . فهذه المسألة تحتاج إلى دراسة مستقلة ، يبين فيها الرأي الشرعي للقطة والتقادم

(١) فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني ، ص ٨٣ - ٨٤ .

(مرور الزمن) ، في مثل هذه الأحوال التي تكون فيها العلاقة متعددة الأطراف ، ولا تنحصر بين طرفين فقط .

أما الفرق الذي على المودع ، فيعامل معاملة الديون التأوية (= المعدومة) ، ويتحملها المصرف إذا لم يكن هناك إذن من المودعين بتوزيع الربح توزيعاً دورياً على الحساب ، فإذا وجد الإذن جاز تحميلها للمودعين ، أو للمودعين والمصرف معاً ، حسب الاتفاق .

وربما يحسن أن يكون هناك حساب احتياطي لهذا الغرض ، يقتطع من أرباح المصرف ، أو المودعين ، أو منهما معاً ، حسب التفصيل المتعلق بإذن المودعين ، المبين آنفاً .

عائد العامل المضارب :

المصرف الذي يدير حسابات الاستثمار ، لصالح المودعين المستثمرين إما أنه وكيل بأجر ، أو عامل مضارب في شركة مضاربة (= قراض) . وعندئذ فإنه يستطيع أن يتقاضى أجره مبلغاً مقطوعاً ، شهرياً أو سنوياً أو غير ذلك ، كالأجير ، أو يتقاضى أجره في صورة حصة شائعة من الربح ، كالعامل المضارب .

وفي كل الأحوال لا بد أن يكون الأجر متفقاً عليه ، ومعلومًا بالمقدار (إذا كان العقد إجارة) ، أو بالنسبة (إذا كان العقد مضاربة) ، منعاً للجهالة والنزاع .

ومثل هذا معلوم في الفقه ، لا يكاد يحتاج إلى إحالة على أي مرجع .

التمييز بين نفقة المضاربة ونفقة المضارب :

بحث الفقهاء مسألة النفقة في المضاربة ، تحت عنوان : « نفقة المضارب » . وبالتأمل في نصوصهم^(١) نجد أن هذه النفقة اشتملت على أربعة أنواع :

١- نفقة شخصية في الحضر : طعام ، شراب ، كسوة ، وهو ما يسد اليوم ، بلغة المحاسبة الحديثة ، من « المسحوبات الشخصية » للشركاء على حساب حصة كل منهم من الأرباح ، بغرض الإنفاق على النفس والعيال . وهذه النفقة تقع على المضارب في ماله الخاص .

٢- نفقة شخصية في السفر : طعام ، شراب ، غسيل ملابس ، كيّ ، انتقال ، مبيت ، وهذه تشبه النفقة السابقة ، ولكنها تزيد في المقدار ، بسبب السفر .

قال الماوردي : « من جعل له نفقة السفر ما زاد على نفقة الحضر »^(٢) .

وقال في البحر الزخار : « إنما يستحق الزائد على نفقة الحضر ، إذ هو الذي اقتضاه السفر »^(٣) . وهنا يجوز الاتفاق على مبلغ مقطوع عن كل يوم سفر ، ويختلف هذا باختلاف البلدان ، ومستويات المعيشة فيها .

(١) فتح القدير ٤٧٤/٨ ، والحاوي ١١٧/٩ ، وروضة الطالبين ١٣٥/٥ ، ومغني المحتاج ٣١٧/٢ ، والمدونة ٤٩/٤ ، والاستذكار ١٢٣/٢١ و ١٦٨ ، والمغني ١٥٢/٥ والإنصاف ٤٤٠/٥ ، وكشاف القناع ٥١٦/٣ ، والمحلى ٢٤٨/٨ ، والبحر الزخار ٨٨/٤ .

(٢) الحاوي ١١٩/٩ .

(٣) البحر الزخار ٨٨/٤ .

قال ابن قدامة : « لم يذهب أحمد إلى تقدير النفقة ، لأن الأسعار تختلف ، وقد تقل وقد تكثر »^(١) .

٣- نفقة ملتبحة : هل هي شخصية أم لغرض الشركة ، مثل نقل المتاع . فقد يستطيع العامل المضارب أن ينقله بنفسه ، فلا يكون ثمة نفقة على المضاربة .

وهنا يجب تحديد الأعمال التي تجب على العامل المضارب ، فلا يجوز له فيها الاستعانة بغيره ، كطي الثوب ونشره ، ونقل المتاع الخفيف... إلخ .

٤- نفقة مضاربة : وهي النفقة التي تستلزمها ، في الحضر أو في السفر ، أعمال المضاربة التي لا تقع على العامل المضارب ، كنفقات الشحن والتحميل والتفريغ والحراسة ، والكهرباء والهاتف والفاكس والتلكس والبريد والدعاية والإعلان... وجميع ما يعرف اليوم بالمصاريف الإدارية ، ومصاريف البيع والتوزيع .

ويتحدد هذا بالعرف ، أو بالشرط . وإذا قام العامل المضارب بعمل لا يجب عليه اعتبر متبرعاً به ، ما لم يشترط لنفسه أجره عن هذا العمل .

* * *

وبالنظر في هذه الأنواع الأربعة نجد أنه يمكن ردها في العقد إلى نوعين :

١- نفقة مضارب .

٢- نفقة مضاربة .

(١) المغني ١٥٣/٥ .

الأولى تقع على المضارب في ماله الخاص ، والأخرى تقع على المضاربة في مال المضاربة .

إن معلومية هذه النفقة (نفقة المضاربة) بالعرف ، أو بالشرط ، لهي جزء من معلومية العائد (عائد العامل المضارب) ، لأن هذا العائد يتأثر مقداره بالإيرادات والنفقات . فإذا لم تكن النفقة معلومة فقد يؤدي هذا إلى توسع العامل المضارب في تحصيل النفقات على مال المضاربة ، وبما قد لا يحتمله مال المضاربة ، وذلك من أجل تكبير حصته ، وتصغير حصة رب المال ، مما يؤدي إلى المشاحنة والنزاع ، عند المحاسبة والتوزيع .

ونفقة المضارب قد تكون بأكمله من مال المضاربة مباشرة ، إذا كان هذا المال طعاماً ، أو شربه منه ، إذا كان شرباً ، أو كسوته منه ، إذا كان كساءً وقد يحب نقوداً من مال المضاربة ، يشتري بها طعاماً أو شرباً أو كسوة... إلخ .

نفقات المضاربة المشتركة :

المضارب المشترك ، كالمصرف الإسلامي اليوم ، هو الذي يتولى المضاربة لأكثر من رب مال واحد ، أو يتولى التجارة بمال آخر لنفسه ، أو لغيره (مضاربة أو إبطاعاً) ، إضافة إلى مال المضاربة . فها هنا يكون نوعان من النفقة :

١- نفقة مباشرة ، تختص بها كل مضاربة على حدة ؛

٢- نفقة غير مباشرة ، تشترك فيها مجموع المضاربات . وتوزع هذه النفقة على كل مضاربة من هذه المضاربات بالحصص^(١) . ويستفاد هنا من

(١) بدائع الصنائع ١٠٦/٦ ، والاستذكار ١٧٠/٢١ ، والخرشي على خليل ٢١٩/٦ ، =

مبادئ وقواعد محاسبة التكاليف (أو المحاسبة التحليلية للاستثمار)
المعروفة في عصرنا هذا .

ويرى بعض الباحثين أن المضارب المشترك ، كالمصرف الإسلامي ،
يجب أن يتحمل مصاريفه الإدارية ، من رواتب وأجور وإيجارات
واستهلاكات ، وألا تتحمل المضاربة إلا تكاليفها المباشرة . ومن ثم فإن
على المصرف أن يحدد لنفسه ، في العقد أو في النظام (اللوائح) حصة
من الربح تكون كافية لتغطية نفقاته ، وتحقيق ربح معقول لمساهمي^(١) .

وقد بينت أعلاه أن كلا الأمرين جائز ، وتتأثر باختيار أحدهما حصة
العامل المضارب ، فتكون كبيرة نسبياً إذا كان المضارب المشترك يتحمل
مصاريفه الإدارية ، وقليلة نسبياً إذا كان يحمل مال المضاربة جزءاً من هذه
المصاريف^(٢) .

هل يجوز أن يكون للعامل المضارب مبلغ معلوم ؟

إذا أنشأ المصرف حافظة استثمارية (صندوقاً) مقسمة إلى حصص ،
يقوم بإدارتها نيابة عن المستثمرين ، فهل يجوز له ، بوصفه مضارباً ، أن
يكون له مبلغ معلوم ؟

جميع الفقهاء يمنعون أن يكون لأحد طرفي المضاربة مبلغ معلوم^(٣) .

= والحاوي ١١٩/٩ ، وروضة الطالبين ١٣٥/٥ ، والمغني ١٥٣/٥ ، وكشاف القناع
٥١٧/٣ ، والإنصاف ٤٤١/٥ ، والمضاربة ، الطبعة التمهيدية للموسوعة الفقهية
الكويتية ، ص ٨٥ .

(١) أصول احتساب النفقات وقسمة الأرباح في البنوك الإسلامية للدكتور سامي حمود .

(٢) توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين في المصارف الإسلامية ، لرفيق يونس
المصري ، ص ٤٤ .

(٣) المغني ١٤٨/٥ ، وغيره .

فهذا بالنسبة لرب المال ربا ، وبالنسبة لهما معاً (رب المال ، العامل) يخل بمبدأ العدالة بين الشريكين ، وقد يؤدي إلى قطع الشركة في الربح . فقد لا تربح الشركة إلا هذا المبلغ المعلوم ، أو أقل منه ، فيستأثر أحد الطرفين به ، ويحرم الطرف الآخر من الاشتراك بأي ربح .

هل يجوز أن يكون للعامل المضارب مبلغ معلوم إذا زاد ربح المضاربة عليه؟

أجاز ذلك صاحب البحر الزخار ، وهو شيعي زيدي . قال : « إن قال أحدهما : على أن لي عشرة ، إن ربحتنا أكثر منها ، أو ما يزيد عليها ، صحت ، ولزم الشرط ، إذ لا مقتضى للفساد »^(١) .

كما أجاز ذلك من الباحثين المعاصرين الأستاذ علي الخفيف^(٢) ، والدكتور الصديق الضير^(٣) ، والدكتور عبد الستار أبو غدة^(٤) . ونسب الخفيف وأبو غدة ذلك إلى الحنابلة ، وأحالا على كشف القناع ، ولم أجده فيه .

وإني لا أرى جوازه بالنسبة لرب المال ، لما في ذلك من شبهة الربا ، وتقديم رأس المال على العمل ، مع أن المركز الفقهي للعمل مقدم على المركز الفقهي لرأس المال .

ولكني أرى جوازه بالنسبة للعامل ، وبدون قيد : « إذا زاد ربح المضاربة عليه » ، إذ ليس في هذا شبهة ربا ولا غيره . فالعامل أساساً يجوز له الأجر المقطوع ، بخلاف رب المال ، فإن الأجر المقطوع بالنسبة

(١) البحر الزخار ٨٢ / ٤ .

(٢) الشركات ، ص ٧١ و ٧٥ .

(٣) الغرر وأثره في العقود ، ص ٥١٩ .

(٤) المضاربة ، ص ٤٨ .

له رِباً ، كما أسلفنا^(١) . وقد فصلت الكلام في هذا في بحثي : « مشاركة الأصول الثابتة » .

هل يجوز أن يجمع العامل المضارب بين الأجر والربح ؟

كما ذهبْتُ إلى جواز المبلغ المعلوم لعامل المضاربة ، سواء زاد ربح المضاربة على هذا المبلغ أو لم يزد ، فإني أذهب كذلك إلى جواز الجمع ، بالنسبة للعامل أيضاً ، بين الأجر المقطوع والحصة من الربح^(٢) ، لا سيما وأن بعض العلماء (الحنابلة) أجازوا للعامل ، بالإضافة إلى حصته من الربح ، أن يأخذ نفقته في الحضر ، أو أجرته ، في صورة مبلغ مقطوع ، عن أعمال لا تجب عليه في المضاربة^(٣) ، وأجازها جمهور العلماء في السفر^(٤) .

على أنه تجدر الإشارة إلى أن عائد العامل المضارب في هذه الحالة يمثل شقين : الأجر ، والحصة الربحية ، فليس كل منهما على حدة معبراً عن كامل عائد العامل . والغرض من هذا البيان مواجهة من يقول بأن

(١) هل يجوز اشتراط مبلغ محدد في ربح المضاربة ، إذا زاد الربح عليه ؟ لرفيق يونس المصري ، ص ٥ ، ومشاركة الأصول الثابتة في الناتج أو في الربح لرفيق يونس المصري ، ص ٢١ .

(٢) مشاركة الأصول الثابتة ، ص ٢٣ .

(٣) كشف القناع ٥١٦/٣ ، والسَّلم والمضاربة للقضاة ، ص ٣٥٠ .

(٤) بدائع الصنائع ١٠٥/٦ ، وفتح القدير ٤٧٤/٨ ، وحاشية ابن عابدين ٦٥٧/٥ ، والمدونة ٤٩/٤ ، والكافي ٧٧٢/٢ ، ومغني المحتاج ٣١٧/٢ ، والسَّلم والمضاربة للقضاة ، ص ٣٥٢ .

العامل إذا أخذ أجراً فلا يستحق الربح ، وإذا أخذ ربحاً فلا يستحق الأجر^(١) . فإن جزءاً من عمله ينال عنه أجراً ، والجزء الآخر ينال عنه ربحاً . وبهذا فلا ينال عائداً مزدوجاً عن عمل واحد .

النفقات التي يجوز تحميلها على مال المضاربة :

١- النفقات التي تستلزمها المضاربة ، عن أعمال غير واجبة على العامل المضارب ، من نفقات إدارية وبيعية وتوزيعية .

٢- النفقات أو الأجور المشترطة للعامل المضارب ، عن أعمال يقوم بها ، ولا تجب عليه .

٣- نفقات سفر العامل المضارب لأغراض المضاربة ، وذلك في الحدود المعقولة التي يحتملها مال المضاربة ، فلا يجوز له أن ينفق الكثير في المال اليسير^(٢) . ويحسن أن يجري تحديدها بمبلغ يومي معلوم^(٣) .

٤- حصة من النفقات غير المباشرة ، حال قيام العامل المضارب بأكثر من مضاربة واحدة .

وتتحدد هذه النفقات بالعرف أو بالشرط . ومع الخبرة والممارسة يمكن التوصل إلى تحديد أنماطها وتفصيلها في العقد ، لتجنب أي خلاف أو نزاع .

(١) ذكر في الحاوي ١١٧/٩ أن العامل المضارب : « لا يستحق على عمله في مال واحد عوضين : أجرة ، وربحاً » .

(٢) المدونة ٥٠/٤ ، والخرشي على خليل ٢١٧/٦ ، والمحلى ٢٤٨/٨ ، والبحر الزخار ٨٨/٤ ، والسلم والمضاربة للقضاة ، ص ٣٥٤ .

(٣) الحاوي ١١٧/٩ و١١٨ .

هل يجوز تنازل رب المال عن حقه في الإدارة ؟

رب المال في شركة المفاوضة والعنان يشترك مع شركائه في العمل والإدارة . أما رب المال في شركة المضاربة فإنه لا يتدخل في العمل والإدارة ، بل يترك ذلك للعامل المضارب .

وفي القوانين الحديثة نجد أن شركة التوصية البسيطة قريبة من شركة المضاربة^(١) . ويميز فيها علماء القانون بين أعمال إدارة خارجية ، لا يجوز لرب المال أن يتدخل فيها ، وأعمال إدارة داخلية يجوز له أن يتدخل فيها^(٢) . ولعل هذا التمييز يكون حسناً في الفقه أيضاً .

وفي المصرف الإسلامي الحديث هناك نوعان من الشركاء بالمال : مساهمون في شركة مساهمة (قانونية) ، وأرباب مال في شركة مضاربة (فقهية) . وكلاهما شركاء في المال والربح . وفي حين أن المساهمين ممثلون بجمعية (= هيئة) عامة ، ومجلس إدارة ، فإن المودعين ليس لهم أي تمثيل . وفي المصارف التقليدية (الربوية) لا حاجة لتمثيل المودعين فيها ، لأن عائلدهم ثابت في صورة نسبة مئوية معلومة من مبلغ الوديعة ، في حين أن عائد المودعين في المصارف الإسلامية يأخذ صورة نسبة مئوية معلومة من الربح ، والربح لا يعلم إلا لاحقاً .
على هذا الأساس :

١- يكون التدخل في أعمال الإدارة الداخلية أمراً لا بد منه للمودعين المستثمرين ، في علاقتهم مع المصرف ، وليس هو موضع البحث هنا ، وهو من أبسط حقوقهم بوصفهم شركاء .

(١) مصرف التنمية الإسلامي لرفيق يونس المصري ، ص ٢٤٩ .

(٢) القانون التجاري السعودي للدكتور محمد حسن الجبر ، ص ٢٢٦ .

٢- قد يكون التدخل في الإدارة الخارجية من صالح المودعين المستثمرين ، لأن مصالحهم قد تتعارض مع مصالح المساهمين ، والمساهمون أقوى منهم ، من حيث إنهم ممثلون في الإدارة ، والمودعون لا تمثيل لهم .

قد يقال هنا : نعم إن التدخل في الإدارة (الخارجية) قد يكون من صالحهم ، وهو من حقهم ، لكن هل يجوز لهم التنازل عن هذا الحق ، لاسيما وأنه حقهم لا يعدوهم ؟

قد يكون هذا جائزاً ، فرب المال في شركة المضاربة لا يتدخل في إدارتها الخارجية ، وليس له ممثل يراقب أعمال المضارب ، أو يشترك معه في الإدارة .

وعندئذ يكون رب المال مؤتمناً للمضارب (المصرف) ، فإن أعجبه العائد ، وإلا عزف عن الاستمرار معه في المضاربة . وربما يسهل ذلك بوجود مصارف أخرى منافسة ، فالمنافسة هنا تقوم بدورها ، وإن كان العائد لا يعرف مقداره إلا لاحقاً .

* * *

المراجع

- أحكام القرآن للجصاص ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .
- الأخلاق والسَّيَر في مداواة النفوس لابن حزم ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠ م .
- الادخار (المصرفي) والاستثمار في اقتصاد إسلامي لرفيق يونس المصري ، ورقة مقدمة إلى ملتقى الفكر الإسلامي الرابع والعشرين ، الجزائر ، ١٤١١هـ = ١٩٩٠ م .
- الاستذكار لابن عبد البر ، بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، دار قتيبة دمشق ، دار الوعي حلب ، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣ م .
- أصول احتساب النفقات وقسمة الأرباح في البنوك الإسلامية للدكتور سامي حمود ، ندوة البركة الرابعة للاقتصاد الإسلامي ، الجزائر ، ١٤٠٧هـ .
- أصول الاقتصاد الإسلامي لرفيق يونس المصري ، دار القلم دمشق ، الدار الشامية بيروت ، دار البشير جدة ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣ م .
- اقتصادنا لمحمد باقر الصدر ، دار التعارف ، بيروت ، ط ١٣ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠ م .
- الأم للإمام الشافعي ، طبعة الشعب ، القاهرة . د . ت .
- الإنصاف للمرداوي ، بتحقيق محمد حامد الفقي ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ط ٢ ، بيروت ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠ م .
- أهمية الزمن في توزيع الأرباح على الدائع في المصارف الإسلامية ، لرفيق يونس

- المصري ، مجلة النور ، بيت التمويل الكويتي ، العدد ٥٤ و ٥٧ ، الكويت ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨ م .
- البحر الزخار لابن المرتضى ، دار الحكمة اليمنية ، صنعاء ، ١٣٦٦هـ = ١٩٤٧ م .
- بدائع الصنائع للكاساني ، شركة المطبوعات العلمية ، القاهرة ، د . ت .
- بضائر ذوي التميز للفيروز أبادي ، بتحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، بيروت ، د . ت .
- بيع التقسيط : تحليل فقهي واقتصادي ، لرفيق يونس المصري ، دارالقلم دمشق ، الدار الشامية بيروت ، دارالبشير جدة ، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠ م .
- تفسير أبي السعود ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د . ت .
- تفسير الرازي ، دار الكتب العلمية ، طهران ، د . ت .
- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي لابن القيم ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ .
- حاشية ابن عابدين ، دارالفكر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩ م .
- الحاوي للماوردي ، بتحقيق محمود مطرجي وزملائه ، دارالفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤ م .
- الخرخشي على خليل ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .
- الربا للمودودي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .
- روضة الطالبين للنووي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٢هـ = ١٩٩١ م .
- زاد المعاد لابن القيم ، بتحقيق محمد شعيب الأرناؤوط ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢ م .
- السِّلْم والمضاربة لذكريا محمد الفالح القضاة ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٤ م .

- سنن ابن ماجه ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، د . ت .
- سنن أبي داود ، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء السنة النبوية ، القاهرة ، د . ت .
- سنن الترمذي ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م .
- سنن النسائي ، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- شرح حدود ابن عرفة للرصاص التونسي ، المكتبة العلمية ، تونس ، ١٣٥٠هـ .
- الشركات في الفقه الإسلامي لعلي الخفيف ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨م .
- الصحاح للجوهري ، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، طبعة السعودية ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- صحيح البخاري ، دار الحديث ، القاهرة ، د . ت .
- صحيح مسلم بشرح النووي ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .
- عوامل الإنتاج بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي ، مجلة الإسلام اليوم ، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الإيسكو) ، الرباط ، السنة ١٠ ، العدد ٩-١٠ ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م .
- الغرر وأثره في العقود للصديق الضير ، د . ن . ١٣٨٦هـ = ١٩٦٧م .
- فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني ، بنك فيصل الإسلامي السوداني ، الخرطوم ، د . ت .
- فتح القدير (تكملة) لقاضي زادة ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م .

- القانون التجاري السعودي للدكتور محمد حسن الجبر ، عمادة شؤون المكتبات ،
جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢ م .
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام ، بتحقيق طه عبد الرؤوف
سعد ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠ م .
- الكافي لابن عبد البر ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨ م .
- كشاف القناع للبهوتي ، بتحقيق هلال مصيلحي ، مكتبة النصر الحديثة ، الرياض ،
د . ت .
- لسان العرب لابن منظور ، دار الفكر ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .
- المبسوط للسرخسي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨ م .
- مجلة الأحكام العدلية بشرح الأتاسي ، مطبعة حمص ، حمص ، ١٣٤٩ هـ =
١٩٣٠ م .
- المحلّي لابن حزم ، بتحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ،
د . ت .
- المدونة للإمام مالك ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨ م .
- مسند الإمام أحمد ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨ م .
- مشاركة الأصول الثابتة في الناتج أو الربح ، لرفيق يونس المصري ، مجلة أبحاث
الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المجلد ٣ ، العدد ١ ،
صيف ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥ م . .
- مصرف التنمية الإسلامي لرفيق يونس المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ،
١٤٠٧هـ = ١٩٨٧ م .
- المضاربة لعبد الستار أبو غدة ، ورقة مقدمة للمؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي ،
الكويت ١٤٠٣هـ .

- مغني المحتاج للخطيب الشربيني ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨ م .
- المغني مع الشرح الكبير لابن قدامة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢ م .
- مفردات القرآن للراغب الأصفهاني ، بتحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢ م .
- الموطأ للإمام مالك ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة الشعب ، القاهرة ، د . ت .
- الميسر والقمار ، المسابقات والجوائز ، لرفيق يونس المصري ، دار القلم دمشق ، الدار الشامية بيروت ، دار البشير جلة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣ م .
- نهاية المحتاج للرملي ، مكتبة البابي الحلبي ، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨ م .
- الهداية للمرغيناني ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، د . ت .
- هل يجوز اشتراط مبلغ محدد في ربح المضاربة ، إذا زاد الربح عليه ؟ لرفيق يونس المصري ، الكويت ، صحيفة الوطن ١٥ / ٧ / ١٩٨٣ م .

* * *

أمانة البحث في الاقتصاد الإسلامي وغيره (١)

ذات مرة دار حديث بيني وبين أحد الإخوة الباحثين في الفقه الاقتصادي . سألتُ الباحث : بما أنك رجعتَ إلى عددٍ من المراجع المعاصرة ، فلماذا لا تشير إليها في موضعها من البحث ، وفي قائمة مراجعك ؟ قال : إني أستأنس بها ، ولا ألتزم ، وأستدلُّ بها على أمهات المراجع ، لأعود بنفسِي إلى الأصول ، إذ لا يجوز أخذُ النقول (الشواهد) إلا من مصادرها الأصلية . وافقته على هذا التحري ، وهو أمر معروف لدى كل باحث ، ولا سيما إذا كان فقيهاً ، فلا يجوز أخذُ أي رأيٍ مذهبي إلا من كتب المذهب المعتمدة . لكن يا صاحبي ، لا أوافقك على عدم الإشارة إلى المراجع المعاصرة ، لأسباب ، منها :

١- من المهم إذا بدأت بحثاً ، أن تحصر أهم ، إن لم يمكنك كل البحوث المكتوبة في الموضوع . فقد يكون هناك بحث يغنيك عن بحثك ، فلا تضيع وقتك وجهدك ومالك في بحث لا يفيد ، ثم تضيع وقت القراء وجهودهم وأموالهم ، ثم يصفك الناس بأنك تسرق ، أو تتحل .

٢- لا بد من الإشارة إلى هذه البحوث السابقة ، بل لا بد من شكر أصحابها ، فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله ، لأنهم مهّدوا لك الطريق ، لكي تواصل وتضيف ، كما أنهم أرشدوك إلى المراجع : أسمائها ،

(١) نشر في صحيفة الوطن ، الكويت ، ٣/١١/١٤٠٣هـ = ١٢/٨/١٩٨٣م ، ص ٧

وأسماء مؤلفيها ، وناشريها ، ورقم الجزء والصفحة ، فوفروا عليك جهوداً كثيرة .

٣- قد يكون حصر هذه المراجع المعاصرة ، وذكرها ، أهم من البحث نفسه ، إذ يقدم للباحثين خدمة كبيرة في الوقوف على ما سبقت كتابته في الموضوع .

٤- وربما أنت تجمل فكرة ، وغريك من المعاصرين يُفصلها ، فيحتاج الناس للرجوع إليها تفصيلاً .

٥- وربما تعيد التعبير عما سبق ، بعبارة غامضة ، وعند غريك العبارة أوضح وأدق .

٦- ثم إن التراكم العلمي الحقيقي أن تضيف إلى ما سبق ، لا أن تكرره ، أو تشوّهه ، بل من المناسب أن تبدأ بإيجاز ما أنجزه غريك ، لتشعر القارئ بما ستضيفه . ويحسب بعض الجهال أن هذا من الاستعلاء غير المرغوب . وردّي عليهم أن الاعتداد مع الإضافة خيرٌ من التواضع مع التكرار . وعالمٌ معتدٌ ولا جاهلٌ متواضع .

وإن تعجب ، فاعجب لمن يظنهم بعض العامة من كبار الكتّاب والفقهاء ، يرتكبون مثل هذا الجحود ، والنكران ، بل والخيانة . . . مع أنصارهم أو مع خصومهم ، سواء .

ومن يدري ؟ لعلّ بعض الكتّاب الإسلاميين مسؤولون عن النكسات المتلاحقة ، بفعل هذه الصفات :

* من مثل خيانة الأمانة ؛

* أو التسرع بالفتوى من الذاكرة ، أو بالمقاصد ، أو بالقواعد ، أو بالمعلومات العامة ، أو على أصل الإباحة ، أو بالمعارف الشخصية دون الاطلاع على معارف الغير ومناقشتها ، بل ربما لجأ إلى إخفائها . . . أو

بما فهم ، مع أنه لو فهم ما لم يفهم لربما غيّر الحكم ؛

* أو خطر التبسيط ؛

* أو خطر التهويل ؛

* أو خطر الاشتغال بمشاغل متعددة ، وفيها وجاهة ، يستثمر صاحبها بعض الجهات ، لا صاحبها دار بالاستثمار ، ولا هو راغب بالتنازل ولو عن جزء من الوجاهة ؛

* أو الاغترار بمدح المدّاحين ، والانزعاج من نقد الناصحين ؛

* أو استعجال النصر ؛

* أو حب الزعامة ، والجاه ، والسمعة عند العامة ، لا عند العلماء ؛

* أو التثبت بحفظ النفس ؛

* أو الوقوع في فخ التليس « تليس إبليس » ، ورحم الله ابن الجوزي !

والكارثة أنهم يُمعنون ، وليس من يكفهم ، أو أنهم يجهلون ، وليس من يعلمهم ، أو أنهم يظنون أن النصر والفلاح بـ« التكتيك » ، وليس من عند الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

* * *

إجراءات تنظيم الحوار العلمي الأسبوعي في المركز^(١)

- رغبة في رفع المستوى العلمي للمناقشات العلمية الأسبوعية في المركز ، وتجنباً للتكرار العقيم والممل ، فإن المركز يضع بعض الضوابط ، لتنشيط هذا الحوار ، من أجل تحقيق الأغراض المرجوة منه :
- ١- يرجى من المتحدث الرئيسي أن يوافي المركز ، قبل أسبوع على الأقل من موعد الحوار ، بعناصر الموضوع المراد طرحه .
 - ٢- يرجى من المتحدث الرئيسي أن يوافي المركز ، بعد ثلاثة أيام على الأكثر من موعد الحوار ، بخلاصة واضحة ومفيدة للجلسة السابقة .
 - ٣- ينوي المركز ، في نهاية كل عام دراسي ، أن ينشر ملخصات هذه الجلسات ، في صورة ملف يطبع ٢٠٠ نسخة ، ويوزع على المشاركين ، وسائر أصحاب الاهتمام .
 - ٤- إن نشر هذه الحوارات ، على الصورة المذكورة ، يحقق للمركز أن تكون لأنشطته العلمية ، قدر الإمكان ، ثمرات ملموسة ، كما يشجع الإخوة المشتركين على طرح نقاط جديدة مركزة ، يطمئن معها صاحبها والمناقشون إلى حماية الحقوق المعنوية .
 - ٥- تعطى الأولوية لمناقشة موضوعات اقتصادية ذات صلة بالفقه ، وموضوعات فقهية ذات صلة بالاقتصاد .

(١) كُتِبَته في ٢٩/٨/١٤١٣ هـ .

٦- يمكن العودة لمناقشة موضوع سبق مناقشته ، بشرط أن يكون في مناقشته فوائد جديدة .

٧- بالنسبة للإخوة الجدد الذين ينضمون إلى جلسات الحوار ، ويودون مناقشة موضوعات سبق مناقشتها ، يمكن إحالتهم إلى مناقشات أو كتابات سابقة في الموضوع ، تجنباً للتكرار الذي لا يليق بالمقام العلمي للمركز ، ولا يتناسب مع تطلعات العالم إليه .

٨- يحسن ألا يختار المتحدث الرئيسي أي موضوع إلا حسب رغبته وقدرته ، ليلقيه في حدود ٢٠ - ٣٠ دقيقة ، ويخصص الوقت الباقي للحوار والمناقشة .

٩- يمكن أن يكون الموضوع المطروح :

- مستمداً من كتاب للمتحدث أو لغيره ، ويود المتحدث مناقشته ، لا سيما إذا كانت المناقشات حوله قليلة .

- أو مستمداً من بحث ينوي المتحدث القيام به ، أو هو في طور القيام به فعلاً .

- أو مستمداً من مشكلات الناس الواقعة .

- أو متعلقاً بعرض كتاب أو بحث ، وتقويمه . . . إلخ .

١٠- تدار الجلسات بطريقة تمنع المناقشات العقيمة والفارغة . وعلى المتحدث الرئيسي خصوصاً أن يحترم عقول الإخوة المشاركين ، وأن يكون حريصاً على أوقاتهم ، وعلى نفعهم وشحن أذهانهم ، من خلال العرض والمسائل المثارة فيه .

١١- تحرص إدارة الجلسة على إشراك جميع الإخوة المشتركين في المناقشة ، وتعطى أولوية الكلام لمن سبق له تسجيل اسمه لهذا الغرض ،

ويقدم من لم يسبق له الكلام على من سبق له الكلام ، حرصاً على آداب الجلسة والحوار .

وقد يعطى المناقش ، تنظيمياً للنقاش ، مدة محددة لا يتجاوزها ، وعلى الآخرين ألا يقاطعوه ، خلال هذه المدة ، تحت أي ذريعة ، مثل ادعاء الخروج عن الموضوع ، أو ادعاء مداخلات نظامية . فقد أثبتت التجارب والمشاهدات أن مثل هذه الادعاءات قد تكون صادرة عن دهاء المناقش ، ومحاولة الانتصار للرأي بطرق غير علمية .

ويحسن أن يحرص المناقش على أن يكون كلامه مركزاً ، بعيداً عن التطويل والأشياء المعروفة والمبتذلة .

١٢- ربما يكون ذا مغزى أن يتخب رئيس مختلف في مطلع كل جلسة ، لإدارة الحوار ، تطبيقاً للمبادئ الإدارية السليمة ، البعيدة عن الاستبداد والاستئثار بالسلطة ، ومن السهل على النفوس الالتزام بذلك ، لأن هذه السلطة ما هي إلا سلطة رمزية .

فهذا يجنبنا أن نكون صورة عن النظم السياسية والإدارية التي كثيراً ما نشجبها نحن معشر المثقفين ، ولكننا نقع في شراكها . ثم إن من المشاهد أن حرص البعض على المناصب ، وما تدره من منافع ، لم يبق لعلمهم شيئاً .

١٣- إن إدارة المركز ترحب بكل نقد مفيد ، وملاحظة نافعة ، سواء تم إبداءها كتابياً أو شفهاياً . وهي على استعداد للتجاوب السريع والواضح والبناء ، دون إبطاء ولا غموض ولا تلوؤ .

* * *

مناقشة

« الاقتصاد الإسلامي »

في الموسوعة العربية العالمية^(١)

- ١- حديث الأصناف الستة : يتعلق بربا البيوع ، لا بربا الفضل فقط .
فربا البيوع يتضمن ربا الفضل وربا النساء .
- ٢- ربا المثل : لا أذكر أن العلماء استخدموا هذه العبارة ، برغم اهتمامي بمسائل الربا .
- ٣- التسعير في حالة السوق السوداء : التسعير نفسه قد يؤدي إلى وجود سوق سوداء .
- ٤- حديث : رحم الله عبداً سمحاً لم تتضح صلته بالكلام ، لا سيما إذا كان المقصود أن له صلة بالتسعير ، كما هو ظاهر من كلام الكاتب .
- ٥- هل السعي وراء المصلحة الشخصية ممنوع ؟ لا أرى ذلك ، إنما يمنع منه فقط ما يتعارض مع المصلحة العامة . فالسعي وراء المصلحة الشخصية هو الأساس لدى الأفراد والمنشآت .
- ٦- نص آدم سميث : هل هذا النص يتعارض معناه مع الإسلام ؟
- ٧- هل صحيح أن النظام الرأسمالي علق النشاط الاقتصادي كله على المصلحة الشخصية ؟ هذه مبالغة .

(١) كتبه في ١٣/٧/١٤١٧هـ = ٢٤/١١/١٩٩٦م .

٨- هل الإسلام يضع المصلحة العامة (مصلحة المجتمع) قبل المصلحة الشخصية ؟ (تكرر ذكره) : هذا صحيح عند التعارض بين المصلحتين فقط .

٩- حديث : لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه : لا يخدم الكاتب في تأييد فكرته بتقديم مصلحة الآخرين على المصلحة الشخصية .

١٠- الاقتصاد الإسلامي اتجه وجهة غيرية إثارية ، والرأسمالي اتجه وجهة ذاتية نفعية : هل هذا صحيح ؟ أم هذا قلب للفطرة ، وقضاء على الحافز ، ومزايدة على النظم الأخرى ؟

١١- التفويض الإلهي : هذه العبارة قد تلبس بعبارات تنتمي إلى نظم أخرى غير إسلامية .

١٢- قد يفهم من كلام الكاتب في هذا الموضع أن الإسلام يتنافى مع مبدأ المنافسة .

١٣- حديث : المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً ، وحديث : مثل المؤمنين في توادهم . . . : قد لا ينطبقان هنا في الإنتاج والاقتصاد والمنافسة .

١٤- هل الملكية أربعة أقسام ؟ أم ثلاثة ؟ هل الملكية المزدوجة (الاقتصاد المختلط) قسم ؟

١٥- ما الدليل على أن أصل الاستخلاف في الإسلام هو للأمة والجماعة ، وليس للفرد ؟

١٦- تناقض : قوله : « الإنسان وكيل في هذه الملكية » يناقض قوله ، قبل ٦ أسطر : بأن الاستخلاف ليس للفرد .

١٧- الاستثناء الوحيد من الملكية الفردية في الإسلام هو أن جزءاً من الملكية العامة لا يحق للفرد أن يمتلكه ، ولا حتى ملك وظيفة :

- هل هذه العبارة صحيحة ؟

- ما معنى ملك وظيفة ؟ (تكررت مرتين) : إذا كان المقصود أن الملكية وظيفة اجتماعية ، فهذه عبارة أصلها غير إسلامي ، وهي غير مسلمة ، وقد سادت في عهود التأثر بالنظم الاشتراكية التي تهاوت .

١٨- المعادن والوقود : كلامه غير واضح ، في حال تكليف القطاع الخاص باستخراجهما .

١٩- قاعدة عامة : كل ما لا يستغني عنه المسلمون فهو (ملك) عام :

- هل هذه العبارة قاعدة ؟ فضلاً عن أن تكون قاعدة عامة .

- هل معيار الملكية العامة هو « العامر طبيعياً » : الطبيعة التي لا يد للإنسان فيها .

٢٠- القطاع الخدمي : كلامه عنه يوهم بأنه مقتصر على القطاع العام فقط .

٢١- تكرار وركاكة : « أما وظائف الملكية العامة فهي إيجاد مصدر عام لتمويل النفقات العامة ، على أن يخضع للملكية العامة تحت إشراف الدولة » . ما تحته خط يجب حذفه .

٢٢- التوازن الاجتماعي : قال : مصدره الملكية العامة ، ثم قال : له مصدر معروف وهو الزكاة .

٢٣- كلمة عمر رضي الله عنه : يحسن أن يحذف منها : أعطيه أو منعه ، لأجل الاقتصار على موضع الشاهد ، ولأجل تجنب شرحها .

٢٤- الملكية المزدوجة ، أو الاقتصاد المختلط : يجب حذفها ، عنواناً ومضموناً ، لما سبق ذكره .

٢٥- هل الزكاة من أهم وظائف الدولة ؟ لا أعتقد ، ويحسن تجنب مثل هذا التعبير .

٢٦- تسخير القطاع العام لمصلحة المساكين : لا أدري ما هذا الاسترسال في التعابير المجانية .

٢٧- الاقتصاد الإسلامي لا يترك الناس لآلية جهاز الأثمان وقوانين العرض والطلب : هذا وما بعده من كلامه قد يقبل صدوره من العوام ، لا من المختصين ، ترى هل الكاتب مختص بالاقتصاد الإسلامي ، أم بشيء آخر ؟ هل تحرت الموسوعة ذلك قبل است كتابه ؟

٢٨- حق ولي الأمر في منع بعض التصرفات أو الأمر بها : جاءت هذه العبارة في سياق أمثلة غير مناسبة : إحياء الأرض ، استخراج المعادن ، شق الأنهار .

٢٩- تحرر الإنسان من الدون : ليست مناسبة .

٣٠- الآية التي استشهاد بها للحرية الاقتصادية باعتبارها فرعاً من الحرية الإنسانية : لا تبدو مناسبة .

٣١- فاقد الشيء لا يعطيه : عبارة مقحمة ومبتذلة .

٣٢- الحرية الإنسانية ليست مطلقة لأنها إنسانية محدودة : يجب حذف : إنسانية .

٣٣- القوانين الوضعية التي تمنع السرقة والنهب المسلح والقتل : جاءت في معرض استنكار النظام الرأسمالي ، بما قد يفيد أننا نحن معشر المسلمين غير راضين عن منع السرقة والنهب (المسلح) والقتل . وهذه

المسؤولية التعبيرية تتعدى الكاتب إلى المراجع ، حتى ولو كان غير مختص بالاقتصاد . فهذه عبارات عامة جداً ، وعلى عواهنها .

٣٤- الحد الاستهلاكي عند الفقير صفر : ؟

٣٥- هل الزكاة تخرج دائماً الفقير من فقره ، مرة واحدة وإلى الأبد ؟

٣٦- هل الزكاة توفر للفقراء الكماليات ؟

٣٧- هل يشجع الإسلام على تمويل العمليات الإنتاجية بالقرض الحسن ؟

٣٨- أعمال كسبية (أي منتجة اقتصادياً) أو أعمال خدمية : ما هذه العبارة ؟

٣٩- زيادة الإنتاج القومي ، وإنتاج المؤسسات الخاصة : ؟

٤٠- لم يترك النظام الاقتصادي في الإسلام الإنتاج لجهاز الأثمان ، بل أخضعه للقيم العقائدية : تحتاج العبارة على الأقل إلى كلمة : فقط ، أو فحسب .

٤١- صيغ الشركات الإسلامية المباحة : يجب حذف : الشركات .

٤٣- توزيع ما قبل الإنتاج : عبارة يحسن شرحها أو تلافيا ، وهي خاصة بالأستاذ محمد باقر الصدر ، في كتابه : « اقتصادنا » ، وهي موضع نقاش .

٤٣- دالة المصلحة الاجتماعية : عبارة يحسن تجنبها في مثل مستوى الموسوعة ، لا سيما وأنها غير مشروحة .

٤٤- الطلب الكلي والاستهلاكي والاستثماري : يجب حذف الواو الأولى .

٤٥- يترتب توزيع الدخول الفردية حسب الحاجات : غير صحيح .

- ٤٦- بيع الحصاة : يحسن حذفه ، لا سيما مع عدم شرحه .
- ٤٧- القاعدة الكبرى هي أن الدولة تقوم بمراقبة التبادل : وقفت عند : القاعدة الكبرى .
- ٤٨- هل وفقت الموسوعة في اختيار الكاتب ؟ ما هي المعايير التي وضعتها لاختياره ؟ هل عهدت بذلك للصلات الشخصية والمحبة القلبية ؟
- ٤٩- لماذا لم تطلب الموسوعة من مركزنا ، ولا من أي باحث فيه ، كتابة ولا تقويماً ؟
- ٥٠- لقد نجحت الموسوعة ، بالتعاون مع الكاتب ، في تشويه صورة الاقتصاد الإسلامي ، والرجوع به إلى عهد الدروشة .

* * *